

الهندسة افتتحت المؤتمر الدولي الخامس لأبحاث وتطوير الطاقة الحجرف: تطوير الطاقة واستثمارها بأحدث الوسائل يمكن الدول من تحقيق النجاح على مختلف الأصعدة



د.نايف الحجرف ود.عبداللطيف البدر خلال المؤتمر

تحت رعاية سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، افتتحت كلية الهندسة والبتترول في جامعة الكويت ممثلة بقسم الهندسة الميكانيكية المؤتمر الدولي الخامس لأبحاث وتطوير الطاقة وذلك بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة د.نايف الحجرف ومدير الجامعة د.عبد اللطيف البدر وقبائلي الجامعة. وأكد وزير التربية د.نايف الحجرف في كلمة القاها نيابة عن راعي المؤتمر سمو ولي العهد قال: «إن الطاقة هي سر الحياة على الأرض وسر استمرارية وتطورها، وقد تنوعت صور الطاقة المعروفة لدى الإنسان، منها ما هو ظاهر جلي ولكن صعب المنال، ومنها ما هو باطن مستتر ما فتى الناس يتنافسون للوصول إليه، ويقدر ما يملك الإنسان من الطاقة خاضعة لإرادته، ويقدر ما يبذله لتطوير سبل الاستعانة بها وتسخيرها، بقدر ما يضمن راحة بني جلدته الجسدية في الحاضر والمستقبل».

البدر: لدى الكويت ودول الخليج كفاءات نشيد بها وبنجاحاتها في مجال الطاقة



وأضاف أنه وكان للبحث عن الطاقة والسبل المثلى لتسخيرها الدور الأول في رحلة البحث العلمي المنهج، فانطلق الناس في هذه الرحلة سعياً من وراء ذلك في كثير من الأحيان إلى امتلاك أسباب القوة وفرض الإرادة، وفي بعضها الآخر الارتقاء بالجنس البشري إلى مستويات جديدة من الرخاء، هذا وقد كان نصيب الدول التي عملت على تطوير الطاقة واستثمارها بأحدث الوسائل نصيباً موفوراً من النجاح على جميع الأصعدة فصعدت مركباتها إلى الفضاء وجابت سفنها البحار فقربت المسافات وتلاشت الأبعاد، وتعلم الإنسان كثيراً مما لم يكن يعلم. وقال «قد خلق الله الطاقة مع خلق الكون، وحين أراد للإنسان أن يعمر الأرض، أنزل الحديد فيه باس شديد ومنافع للناس، وأودعه باطن الأرض وهدي الإنسان إلى العجم عنه ليكون أذاته إلى السيطرة على زمام الحياة، وكان ذلك سبيل للكشف عن كثير من الموارد الطبيعية وقي مدمتها النفث، فتلك نعمة من نعم الله علينا تجري أنهارها في باطن الأرض التي نحيا عليها، فهي رصيد يجب

استثماره بوعي، ويجب علينا جميعاً أن نتابع تطويره وأن نشارك الآخرين جهودهم في ذلك، نسعهم ونستمع إليهم، ولا ندخر جهداً في الانفتاح على مستجدات ما توصلوا إليه في هذا الميدان». وأوضح الحجرف أن ذلك هو ما نأخذ به في الكويت، حيث تشارك مراكز البحث وكثير من المؤسسات التي يعنىها أمر الطاقة في مؤتمراتنا، وهذا، وحين يشاركنا أيضاً نخبة من المتخصصين والعلماء من عدد كبير من الدول، مما يجعل اللقاء في هذا المؤتمر يعود بالنفع على البشرية جميعاً، لأن كل خطوة تساعد على تعظيم الاستفادة من الطاقة ومضاغفة العائد منها وتوجيه استخدامها إلى أبواب جديدة هي خطوات تسهم في تقدم الإنسان وارتقائه.

وبدوره قال مدير جامعة الكويت د.عبد اللطيف البدر: «إن المؤتمر الدولي لأبحاث وتطوير الطاقة يعقد للمرة الخامسة في الكويت بعد النجاح الذي حققته المؤتمرات الأربعة السابقة تأكيداً من دولة وجامعة الكويت على تشجيع البحث العلمي والدراسات التي تصب في العديدين من علوم الطاقة وتوفير الفرص للملازمة للمهندسين والفنيين المحليين للتعرف على أحدث المستجدات في حقل استخدامات الطاقة وتطويرها، مضيفاً أن إقامة



الشيخ صباح الخالد خلال لقائه الوفد الأكاديمي

الخالد بحث التعاون بين الخارجية و«الاجتماعية»

كونا: استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد وفداً أكاديمياً من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت برئاسة عميد الكلية د.عبدالرضا أسيري حيث جرى

«العلوم» استحدثت تخصصاً مسانداً في الأدلة الجنائية

أما مقررات التخصص الإلزامية فتتضمن مجموعتين: الأولى خاصة بتخصص العلوم البيولوجية والثانية تتعلق بهاتان المجموعتان المقررات التالية: الكيمياء التحليلية، تطبيقات المجهز في الأدلة الجنائية، علم السميات الجنائية، بيولوجيا والكيمياء الجنائية وتحليل الأدلة المادية، أما قائمة المقررات الاختيارية فتشمل الطب الشرعي الجنائي، مبادئ الإجراءات والمحاکمات الجنائية، علم مخبرات الجنائي ومشروع بحث في الأدلة الجنائية.

عن إدارة الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية. وأضافت أنه بعد اجتماعات مطولة للجنة استمرت طوال السنوت الخمسة الماضية، استقرت اللجنة على الشكل النهائي للبرنامج الذي يشمل على 24 وحدة دراسية منها 12 إلزامية عامة و7 خاصة بمقررات التخصص الإلزامية الجنائية الاختيارية، منسيرة إلى أن قائمة المقررات الإلزامية العامة تشمل المقررات التالية: الفقهية الجزائية، مقدمة في علم الأدلة الجنائية، التحليل الجنائي للأدلة البيولوجية وفحص مسرح الجريمة وتقنيات جمع الأدلة.



د.نادية شعيب

أكدت عميدة كلية العلوم بجامعة الكويت د.نادية شعيب أن أحد الأهداف الأساسية التي تسعى كلية العلوم إلى تحقيقها علمياً ومدرسة تدريباً ميدانياً للعمل في كافة قطاعات الدولة. ومن هذا المنطلق، واستناداً إلى التنسيق والتعاون مع إدارة الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية بدأت الكلية في عام 2006 دراسة مقترح طرح برنامج للتخصص المساند في علم الأدلة الجنائية من خلال تشكيل لجنة متخصصة لهذا الغرض ضمت في عضويتها ممثلين عن كليات العلوم والطب والحقوق، إضافة إلى ممثلين

ندوة «حقوق البدون»: نرفض حرمان الطلبة غير محددى الجنسية من حقوقهم وعلى وزير التربية التدخل لإنصافهم



الحاضرون في ندوة حقوق البدون

السياسي للحركة السلفية فهيد الهيلم على ضرورة إنصاف البدون باختلاف المجالات من خلال منحهم حقوقهم في الأمور التعليمية والصحية والمدنية والإنسانية وغيرها. فهذه الفئة عانت طويلاً وعجز المسؤولون عن حل القضية على الرغم من سهولة حلها من خلال دراسات أشبعت في أوقات سابقة وأهملت عدداً من قبل البعض الذين لا يريدون لهذه الفئة التمتع بالحياة الكريمة. وأوضح الهيلم أن البدون قد دخلوا الجبل الخامس ومن الظلم تجاهل حقوقهم المدنية والتعليمية والإنسانية التي كفلها الدستور والشرع. من جهته، قال أمين سر لجنة البدون نواف البدر أن بعض المدارس بدأت تضيق الخناق على أطفال البدون وتحرمهم من الالتحاق بها بحجة أن ليست لهم شهادات ميلاد رغم أن تأخر صدورهم بسبب تعنت بعض المسؤولين والتأخر في الإجراءات، وناشد وزير التربية د.نايف الحجرف التدخل ومخاطبة

أجمع المتحدثون في ندوة حقوق البدون على ضرورة حل قضية غير محددى الجنسية بشكل جذري، مؤكداً أن طلبة البدون محرومون من حقوقهم التعليمية ومحرمون كذلك من المكافأة الاجتماعية ومكافأة التفوق، ودعا المتحدثون وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف ومدير عام هيئة التطبيق د.عبدالرزاق النفيسي إلى إنصاف الطلبة البدون في البداية، استغرف عضو المجلس البلدي م.عبدالله فهاد من تعامل الحكومة مع فئة البدون بمختلف المجالات المدنية والإنسانية والتعليمية والصحية وغيرها، مؤكداً أن حل القضية سهل ولا يحتاج لأي تعديلات، وقال إن التأخير في حلها قد يؤدي إلى عداة سلبيات، ومنها تشويه سمعة الكويت خارجياً وداخلياً في منظمات حقوق الإنسان، لافتاً إلى أن شباب البدون يعانون من أشد المعاناة بمختلف المؤسسات الأكاديمية، فهم محرومون من المكافأة الاجتماعية ومكافأة التفوق وعدم قبولهم بتخصصات يحتاجها سوق العمل إضافة إلى حرمانهم من حق الانتقال بين الكليات وهذا الأمر في غاية الخطورة ويجب إيفائه عن طريق نواب الأمة والمسؤولين المعنيين. وقال فهاد: بدلاً من أن يتم صرف مكافأة الطالب البدون المتفوق يتم حرمانه وكأنهم يعاقبون على اجتيازهم العلمي الذي يستخدم به البلاء، مطالبا وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف بضرورة التدخل وأنصافهم من خلال منحهم حقوقهم التعليمية كالمكافأة الاجتماعية وسهولة القبول والانتقال بين الكليات. بدوره، شدد رئيس المكتب

فهاد: «البدون» حرّموا من المكافأة الاجتماعية ومكافأة التفوق ولا يقبلون في تخصصات يحتاجها سوق العمل

ديوان الخدمة المدنية

إعلان عن فتح باب القبول والتسجيل لبرامج الدراسات العليا في جامعة الخليج العربي - مملكة البحرين

يعلن ديوان الخدمة المدنية لجميع الموظفين الكويتيين العاملين في الجهات والإدارات الحكومية المشمولة ضمن خطة الإيفاد بديوان الخدمة المدنية عن

فتح باب القبول والتسجيل لبرامج الدراسات العليا في جامعة الخليج العربي - مملكة البحرين للعام 2012/2013 م

لذا على الراغبين بالتسجيل ببرامج الدراسات العليا التوجه لإدارة الإجازات الدراسية ديوان الخدمة المدنية - الشويخ الإدارية (ب) - شارع المطار وللاطلاع على البرامج والمستندات المطلوبة للتسجيل الدخول على موقع جامعة الخليج العربي www.agu.edu.bh

علماً بأن آخر موعد لتقديم طلبات القبول سيكون في 2012/4/26 وستعقد المقابلات الشخصية خلال الفترة من 3-7 يونيو 2012 .

والله ولي التوفيق،،،

العجمي: متفائلون بتمرير قانون جامعة جابر في المداولة الثانية

كل فصل دراسي، لافتاً إلى أن وفد الرابطة نقل لأعضاء المجلس أهم مزايا القانون على وضعه الحالي، ومنها إعطاء صلاحيات أوسع علمياً وإدارياً ومالياً لمجلس الجامعة بما يحقق طموحات الجامعة ودورها الريادي في التنمية المنشودة، وحل مشاكل القبول التي تواجهها الجامعة والتطبيقي، وتشكيل مجلس الجامعة بما يتناسب مع دور

أعضاء اللجنة التعليمية مدى أهمية تمرير قانون جامعة جابر بالمداولة الثانية والإيجابيات التي ستعود بالنفع على الارتقاء بالعملية التعليمية، فضلاً عن تقليص أعداد الطلبة الذين يضطرون لهجرة ونظمهم بحثاً عن فرصة تعليمية بالدول الأخرى، وكذلك مواجهة أعداد الطلبة وعدم قدرة الهيئة والجامعة على استيعابهم مع بداية

قال رئيس رابطة أعضاء هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.عمدي العجمي أن وفداً من الرابطة التقى أعضاء اللجنة التعليمية للتأكد على عدم المساس بالمادة الرابعة من قانون جامعة جابر والذي ينص على أن الكليات التطبيقية هي النواة لإنشاء جامعة جابر، وقال د.العجمي أن وفد الرابطة ناقش مع

محمد الهاجري ويعتبر النواة الأولى في إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وفقاً لقانون إنشائها في 82/63. وأضاف في بيان أصدره أمس أن الاعتراض على المادة الرابعة من قانون إنشاء جامعة جابر للعلوم التطبيقية جاء حرصاً وحفاظاً على مستقبل أبنائنا وبناتنا من خريجي وزارة التربية، مؤكداً أن أسباب التي دعت لذلك: أولاً: كليات الهيئة تقوم بتوفير مخرجات لسوق العمل من حملة المؤهلات المتوسطة والدبلوم العالي، وفي حال نقل تلك الكليات إلى جامعة جابر المقترحة فإن ذلك سيؤدي إلى إحداث فجوة في التركيبة الوظيفية، حيث ستسجد إذا ما وضعنا مخرجات جامعة الكويت في الاعتبار -زيادة في أعداد حملة البكالوريوس، وفي مقابل ذلك سيتضاءل للدرجة الأعداد حملة مؤهل الدبلوم لبعض التخصصات والتي تعتبر من أهم متطلبات سوق العمل مما لا غنى عنها، وستقتصر مخرجات الهيئة على الدبلوم المنوع من بعض معاهدها العالية كالاتصالات والملاحة والطاقة.

الهاجري: قطاع التدريب يرفض المادة الرابعة من القانون

حدد رئيس رابطة أعضاء هيئة التدريس بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب محمد الهاجري المبررات والأسباب الحقيقية من وراء رفض المادة الرابعة من قانون إنشاء جامعة جابر للعلوم التطبيقية.

ثانياً: إن إنشاء جامعة جابر للعلوم التطبيقية بالتصوير الحالي لم يتم بناء على دراسة جدوى لسوق العمل والتي يتم خلالها حصر الاحتياجات المختلفة له وبالتالي معرفة ما إن كانت هناك حاجة للسوق لحملة المؤهلات الإدارية والفنية المتوسطة أم لحملة البكالوريوس.



محمد الهاجري

كما لم يتم دراسة أثر زيادة مخرجات البكالوريوس على

جمعية العادان والقصور التعاونية

مهرجان الخضار الأسبوعي

لتحطيم الأسعار

في السوق المركزي ٢٠١٠ فقط،

يومي الثلاثاء والأربعاء ١٠/٤/١١ - ١١/٤/٢٠١٢

مع نصيبات مجلس الإدارة